خلال رصده الأنشطة البرلمانية في الأسبوع الاخير من ابريل

«اتجاهات»: تطوير التعليم والبديل الاستراتيجي تصدرا اهتمامات النواب

■ رفض لزيادة الرسوم على العمالة الوافدة واتفاقية «فاتيكا» تثير الخلاف داخل البرلمان

■ مؤشر الاسئلة الأكثر انخفاضا بـ 11 سؤالا من 9 نواب لـ4 وزراء للقانون

■ الفضل والهاجري والطريجي قدم كل منهم سؤالين.. وأنس الصالح الاكثر استهدافا

■ الكندري يهدد باستجواب العمير على خلفية التجاوزات في المال العام داخل القطاع النفطي

■ 6 مقترحات بقانون حول 4 قضايا في مقدمتها العمالة الوطنية.. وعسكر العنزي الاكثر تقديما

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الاسبوع الاخير من ابريل، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها ان تطوير المنظومة التعليمية والبديل الاستراتيجي تصدرا اهتمامات النواب، كما لاح في الافق خلافا نيابيا حول اتفاقية فاتيكا، بينما قوبل ملف زيادة الرسوم على العمالة الوافدة برفض نيابي، اضافة الى تقديم النواب 11 سؤالا و6 مقترحات بقانون و4 رغبات، و تهديد وحيد بالاستجواب من قبل النائب فيصل الكندري ضد وزير النفط علي العمير على خلفية التجاوزات في المال العام داخل القطاع النفطي.

اهتمامات النواب

اكد مرصد «اتجاهات» ان الساحة النيابية شهدت مناقشات متخصصة من نوعها بين اعضاء المجلس خلال الاسبوع الاخير من ابريل لاسيما حالة التركيز من جانب النواب على مناقشة ملفات محددة تبلورت في الملف التعليمي، ومناقشة ابعاد سلم الرواتب الجديد ومدى إمكانية استثمار العاملين في القطاع النفطي من عدمه، كما امتدت المناقشات للبحث في مدى دستورية التوقيع على اتفاقية فاتيكا، وغيرها من القضايا تم تحديدها في سياق البنود التالية:-

تطوير التعليم: حلت في الترتيب الاول، واثارها (11) نائبا، حيث اشاد المعيوف بما اعلنه الوزير عن التوجه الى استيعاب وقبول جميع خريجي الثانوية العامة من الكويتيين في الجامعة ومعاهد التعليم العالي لهذا العام، ومن جانبه شدد الحمدان على ضرورة توافق مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل، ولفت مطيع إلى ان هناك حاجة لزيادة حصص القرآن الكريم والتربية الاسلامية داعيا إلى إنشاء معاهد دينية جديدة، وطالب الحريجي بفتح تحقيق سريع لمعرفة أسباب الحريق الذي شب في فصل «الكيربي» في مدرسة لولوة القعود بمنطقة سعد العبدالله وحمل الإدارة العامة للإطفاء المسؤولية.

البديل الاستراتيجي: عكست مناقشات البديل الاستراتيجي تباينات (9) نواب وحلت في الترتيب الثاني، خاصة حول ضم القطاع النفطي لسلم الرواتب الجديد من عدمه، فمن جانبه طالب الهاجري باستثناء العاملين في القطاع النفطي من سلم الرواتب الجديد الوارد ضمن البديل الاستراتيجي للرواتب، واتفق معه الكندري، مؤكدا أن تطبيقه في القطاع النفطي امر مرفوض محذرا من ان التطبيق يعني تسليم هذا المرفق الحيوي إلى العمالة غير الوطنية، فيما استغرب الفضل حالة التخوف من جانب موظفي القطاع النفطي من قانون البديل الاستراتيجي، ورأى خليل عبدالله تأجيل انجاز تقرير البديل الاستراتيجي لحين الانتهاء من دراسة جميع جوانبه بشكل متكامل.

■ 4 رغبات حول 4 قضايا متساوية في درجة الاهتمام.. وحمود الحمدان الأكثر تقديما

العمالة الوافدة: اثار القضية (7) نواب وحلت في الترتيب الثالث، وبدوه أعرب دشتي عن استغرابه من رفع الرسوم على العمالة الوافدة، مؤكدا أن لجنة حقوق الإنسان ستجتهد لتبرير هذه الخطوات محذرا من مغبات الإفراط في التمييز بين المواطن والوافد على المجتمع بالداخل والخارج. كما استغرب الصالح القرار واعتبره غير مدروس فضلا عن تأثيره على الخدمات محذرا من تعرض البلاد لمشكلات التضخم، ومن جانب آخر رحب الهرشاني بالقرار لافتا إلى أن أكثر من 90% من هذه العمالة لا تستفيد منهم الدولة بشيء وأن الغالبية عمالة هامشية.

اتفاقية فاتيكا: اثارت المطالبة الأمريكية بتوقيع اتفاقية تلزم الجانب الكويتي بالافصاح عن بيانات الرعايا الأمريكيين لدى البنوك الكويتية مجالا واسعا من النقاش، وهو ماظهر في تصريحات (6) نواب، وبدوره كرئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي شدد عبدالصمد على ضرورة بحث اتفاقية «فاتكا» من الناحية الدستورية، من ناحيته اكد المعيوف اهمية اتفاقية «فاتكا» امنيا، باعتبارها فرصة لكشف المزدوجين ممن يحملون الجنسية الأميركية، مضيفا ان من حق الحكومة الكويتية في توقيعها دون الرجوع إلى المجلس، وأوضح الجيران أن قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الخارجية المعروف باسم «فاتكا» مطبق في كل الدول ولا يوجد فيها أي مساس بالسيادة.

قانون المرئي والمسموع: تحدث في القضية 5 نواب، فقد توعد خليل عبدالله بالسعي لإيقاف القانون بكل ما أوتي من قوة، وأشار الصالح إلى أن القانون الحالي لم يراع ويحدد آلية دخول رأس المال الأجنبي في المؤسسات الإعلامية الكويتية ومدى تأثيره على الأمن القومي والوسائل الإعلامية خاصة، واعلن الدويسان انه سيقاطع حلقات النقاش المعنية بمناقشة تعديلات القانون لانها تحصر اهتمامها فقط في المشروع الحكومي وتتجاهل التعديلات التي تقدم بها.

الاسئلة النيابية

واوضح التقرير ان مؤشر الأسئلة لهذا الاسبوع هو الاكثر انخفاضا، حيث سجل مرصد «اتجاهات» 11 سؤالا فقط بانخفاض 4 اسئلة عن الاسبوع الرابع من ابريل، وتوزعت على 7 قضايا أبرزها التجاوزات المالية والادارية بواقع 4 اسئلة منها (غياب الرقابة على المراقبين الماليين - تعدي شركة أنظفة البضائع على القسائم والأراضي المملوكة لمؤسسة الموانئ) وجاءت قضايا الصحة في الترتيب الثاني بسؤالين، ثم جاءت 5 قضايا متتالية في الترتيب الثالث و الاخير لكل منها سؤال واحد هي القضايا (الرياضة، والمالية، والتشريعية، والوظيفية، والادارية)

وأشار التقرير أن الاسئلة قدمها 9 نواب من بينهم ثلاثة نواب قدم كل منهم سؤالين وهم (عبدالله الطريجي - ماضي الهاجري - نبيل الفضل) بينما قدم بقية النواب سؤالا واحدا، وافاد التقرير ان الاسئلة استهدفت 4 وزراء فقط، في مقدمتهم جاء أنس الصالح بـ4 أسئلة، ثم عيسى الكندري والعبيدي بثلاثة أسئلة لكال منهما، في حين تلقى الشيخ محمد العبدالله سؤال واحد.

مقترحات القوانين

وقدم النواب خلال الاسبوع الاخير من ابريل 6 مقترحات بقانون حول اربعة قضايا مختلفة، وقد احتلت القضايا العمالية الترتيب الاول، وتصدرت اهتمامات النواب بواقع تكراري ثلاثة مقترحات من بينها (العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية - إضافة مادة جديدة برقم 9 مكرر الى القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية)، تلتها ثلاث قضايا في المرتبة الثانية هي القضايا (التشريعية- الاعلامية- الاجتماعية) ونالت كل قضية مقترحا واحدا حول (تطبيق الصوت الواحد في انتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت - انشاء الهيئة العامة للاعلام المرئي والمسموع - خفض نسبة الفائدة المحصلة على القرض الممنوح من البنك الصناعي للمزارعين)، وصنف «اتجاهات» النائب عسكر العنزي الاكثر طرحا بمعدل مقترحين، وقدم بقية النواب مقترحا واحدا كل نائب على حدة.

الرغبات النيابية

واكد «اتجاهات» ان الاسبوع الاخير من ابريل شهد تقديم 4 رغبات نيابية متساوية في درجات الاهتمام هي قضايا (المرور والصحة والتعليم والعسكريين البدون)، وجاء حمود الحمدان في الترتيب الاول من حيث اكثر النواب تقديما للرغبات خلال الاسبوع بواقع رغبتين، وقدم الرغبة الاولى عن ازمة المرور، والثانية في الجانب الصحي، بينما قدم الجيران رغبة واحدة فقط في القطاع التعليمي حول انشاء مركز اكاديمي لنقل الخبرات، وقدم المعيوف رغبة واحدة في قضايا البدون واقترح منح التقاعد للعسكريين البدون المشاركين في حرب تحرير الكويت.

التهديدات بالاستجواب

وكشف «اتجاهات» أن الاسبوع الأخير من ابريل شهد تهديدا واحدا بتفعيل اداة الاستجواب والمساءلة النيابية، من النائب فيصل الكندري ضد وزير النفط علي العمير على خلفية التجاوزات المالية في القطاع النفطي.

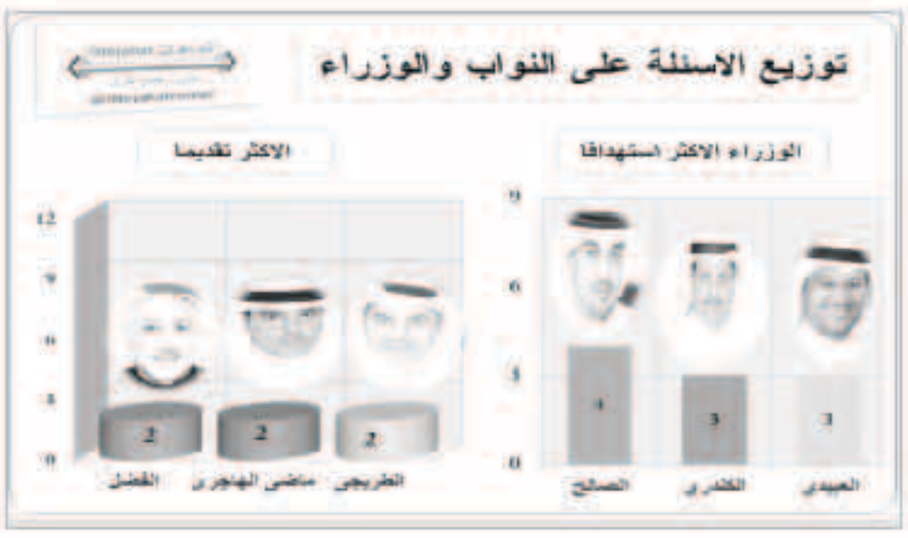

نظرا لطبيعة عمله الحيوي

الجلال يطالب باستثناء القطاع النفطي من قانون البديل الاستراتيجي

طالب النائب طلال الجلال باستثناء القطاع النفطي من قانون البديل الاستراتيجي نظرا لطبيعة عمل هذا القطاع الحيوي الذي يعد المصدر الوحيد للدخل بالكويت.

واشاد الجلال بدور لجنة تنمية الموارد البشرية باعتبارها المعنية بمناقشة البديل الاستراتيجي والتي قطعت شوطا كبيرا في مناقشته مطالبا اللجنة في الوقت نفسه بضرورة اخذ آراء جميع الخبرات والقيادات النفطية الحالية والسابقة بمسالة تطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي واستثنائه من القانون.

وجدد الجلال دعوته لزملائه اعضاء مجلس الامة والحكومة الى المحافظة على استقلالية القطاع النفطي من اي مساس بمكتسباته التي حققها العمال من ما يقارب 50 عاما

■ تنمية الموارد عليها اخذ آراء جميع الخبرات والقيادات الحالية والسابقة في هذا الموضوع

مؤكداً ان جميع المؤشرات والتجارب الخليجية توجب فصل القطاع النفطي عن أي سلم رواتب موحد كون هذا القطاع هو الركيزة الاساسية لاقتصاد البلد

كما ان التشريعات القانونية قد راعت خصوصيته وطبيعة عمله الشاقة والخطرة وامتداد ساعات العمل على مدار اليوم، التي لا تقابلها اي وظائف مكافئة.

طلال الجلال

وتابع الجلال انه من الطبيعي تنظيم رواتب هذا القطاع حسب المعايير العالمية والمقاييس الدولية بما يضمن للقطاع توفر عنصر المرونة والفعالية لمواجهة التغييرات السريعة وزيادة قدرته التنافسه على جذب الخبرات البشرية لإدارة هذا القطاع.

■ التشريعات القانونية راعت خصوصيته وطبيعة العمل الشاق والخطر وامتداد ساعات العمل

واكد الجلال ان العمل في المناطق النفطية الوعرة والنائية وتحت ظروف مناخيه صعبة او في المصافي النفطية التي تتضمن اكثر وحدات التشغيل تعقيدا في العالم حيث يتطلب استمرار العمل فيها المحافظة على الخبرات والكفاءات التي ستتسرب، اذا ما تم تطبيق البديل الاستراتيجي بهذه الصورة.

واعتبر الجلال ان تطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي لن يكون له سوى الاثر السيء على اقتصاد الكويت حيث سيترتب عليه عزوف الخبرات المحلية والعالمية عن العمل فيه لضعف مرتباته مقارنة بالشركات النفطية الخليجية والعالمية ولتقارب مرتباته مع مرتبات قطاع الدولة وسينتج عنه تعطل المشاريع الحيوية لتطبيق استراتيجية سنة 2020 والتي سيصعب معها الوصول الى الطاقة الانتاجية (4) ملايين برميل يوميا مشددا على ان مصلحة اقتصاد الكويت بالمحافظة على القطاع النفطي.

بارك لهم في يومهم العالمي

التميمي: الكويت تهتم بالعمال ودورهم الحيوي

اعرب النائب عبدالله التميمي عن تقديره للعمال في يومهم العالمي الذي يصادف في الاول من مايو من كل عام مردفا ان الحركة العمالية في البلاد اخذت اطارها الرسمي منذ العام ١٩٦٤م وكان لها دورا بارزا في نهضة الكويت.

وقال ان مؤتمر العمل العربي الذي عقد قبل ايام مضت في الكويت برهن على الاهتمام بدور العمال الحيوي وضرورة اعطائهم التقدير الذي يستحقونه مشددا على ضرورة قيام النقابات العمالية بلعب دورا في حماية العمال والدفاع عن حقوقهم الوظيفية.

ولفت التميمي الى ان الحركة النقابية في الكويت والتي جاء من رحمها إنما هي حركة حيوية ويجب ان تركز في الشؤون الوظيفية والفنية للعمال والمحافظة على حقوقهم وتسخير الاجواء المناسبة لاداء دورهم المهني الهام. وختم التميمي أبارك لعمال الكويت وعمال العالم بهذه المناسبة واتمنى لهم كل التوفيق في اداء دورهم المهم في المجتمعات.

عبدالله التميمي